تحليل الاستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي والمأزق النووي

بالتطبيق على الأزمة النووية الإيرانية

(2002م – 2014م)

Analysis of security strategies in the Arabian Gulf and the nuclear impasse

Applying on the Iranian nuclear crisis

(2002 – 2014)

بحث مقدم من

إيمان قطب محمد عز العرب سليم

تحت إشراف

أ.د.م/ شريفة فاضل محمد
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ.د.م/ وئام السيد عثمان
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
ووكيل الكلية لشئون البيئة
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

2019م

ملخص

يركز موضوع الدراسة على تحليل أداء الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي، سواء استراتيجية مجلس التعاون الخليجي أو الاستراتيجية الإيرانية، والرؤية الاستراتيجية الأمنية لكل طرف بما يتعلق بالأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي، ومقارنة أثار هذا الأداء بمعطيات مأزق النووي في الخليج العربي، وقد يظهر أن سبب المأزق هو البرنامج النووي الإيراني، إلا أن الموقف النووي في هذه المنطقة تعدى الدوافع الإيرانية، خاصة عند ربطه بمحركات التعامل الغربي مع البرامج النووية ذات الطابع (الإسلامي أو العربي)، وارتباط الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى المتنافسة في الخليج العربي بالمسألة النووية.

وستتناول الدراسة ذلك على مستويين: (1) مستوى نظري: حول الأطر النظرية لصياغة وتحليل وتقييم الاستراتيجيات الأمنية، والأبعاد والمضامين الأمنية الكلاسيكية والمستجدة، (2) مستوى تطبيقي: بالتطبيق على الأزمة النووية الإيرانية في نطاق مجال مكاني مَعْني بمنطقة الخليج العربي، كما يتناول الموقف الإقليمي وتعامله مع هذه الأزمة مما يوضح مدى قصور أو نجاح الاستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي في الفترة من (2002م-2014م).

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر المتعلقة بالبيئة الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي، وتحليلها تحليلاً دقيقاً لتقديم فهم واضح لأحد مكونات المعضلة الأمنية الخليجية وهو المأزق النووي وفق المتغيرات الأمنية في الخليج العربي، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لإيضاح الخط الزمني للمسألة النووية الإيرانية وسرد تسلسلها بدقة.

وحاولت الدراسة تفسير الوضع الأمني في الخليج العربي، ومدى فهم دول مجلس التعاون وكذلك إيران لمتطلبات الأمن الإقليمي وأولويات التهديدات، وقدرة هذه الاستراتيجيات الأمنية في معالجة أزماتها الأمنية، ومدى اعتماد كل استراتيجية على الشراكة الأمنية الخارجية، ومدى القدرة على ترجمة التفاعلات الديناميكية الإقليمية والدولية في ظل التنافس على منطقة الخليج العربي.

كلمات مفتاحية: أمن الخليج العربي، استراتيجية أمنية، مأزق نووي إقليمي.

Abstract

The study focuses on analyzing the security strategy perform in the Gulf region, both the GCC strategy and the Iranian strategy, and the security vision of each party in regional security, and Comparing the effects of this performance with the data of the nuclear impasse in the Arabian Gulf, it may appear that the cause of the impasse is the Iranian nuclear program, but the nuclear situation in this region has exceeded the Iranian motives, especially when linked to engines dealing with the great powers with nuclear programs characteristic (Islamic or Arab).

This is what the study will explain at two levels: (1) Theoretical level: on the theoretical frameworks and models used formulation, analysis and evaluation of security strategies, and the dimensions and implications of classical and emerging security, (2)Applied Level: Applied to the Iranian nuclear crisis it also deals with the international situation and its dealing with this crisis, which shows the extent of the failure or success of security strategies in the Arabian Gulf during (2002 - 2014).

The researcher used the descriptive analytical approach to describe the phenomena related to the strategic security environment in the Arabian Gulf region, and analyzed accurately to offer a clear understanding of the Gulf security dilemma, especially the nuclear impasse according to the security variables in the Arabian Gulf. The study also used the historical approach to clarify the timeline of the Iranian nuclear issue and accurately listed its sequence. Through this study can explained The security situation in the Arabian Gulf, the extent to which the GCC countries as well as Iran understand the requirements of regional security, the priorities of threats, and the ability to translate regional and international dynamic interactions in light of competition for the Arabian Gulf region.

Keywords: Arabian Gulf security, Security strategy, Regional nuclear impasse.

المقدمة

طبيعة المشكلة موضوع البحث:

رغم وجود استراتيجية أمنية شاملة لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ تقوم بمراجعتها دورياً لتناقش سبل تسوية الصراعات الإقليمية والمخاطر النووية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، (عبد العزيز المهري،2011م)، إلا أن الأزمات تتفاقم، ويأتي دور العامل النووي في إطار السعي الإيراني الحثيث للصعود الإقليمي بإبعَاد القوى الكبرى عن معادلة الأمن الخليجي بعد تراجع القوى الإقليمية، لذا تراوحت المواقف الدولية من إيران النووية بين التشدد كالموقف الأمريكي والصهيوني، أما الموقف الأوربي فكان أكثر ميلاً للتفاوض، وجاء الموقف الإقليمي متخوفاً من التحول العسكري فتفاوت بين الرفض المطلق والمعارضة المشروطة.

تُوجد البرامج النووية تارة تعاوناً أو توازناً وتارة صراع، فترفع دولاً وتُسقط أخرى، قد تكون البرامج النووية العسكرية عامل طمأنينة للدول الصغرى في المحيط الإقليمي كما كان الحال وقت الصراع بين (المعسكر الغربي والشرقي)، وذو خطورة إذا امتلكته دولة على عداء مع دول النظام الإقليمي إذ يؤثر على التوازن، وبعد معاهدة حظر الانتشار (1970م) يجب التعامل مع كل خيار نووي قائم أو محتمل على منع إنشاء المزيد من البرامج العسكرية.

وعند تأزم الموقف النووي تأتي الدبلوماسية لتحول دون الخطر العسكري بالتوصل لاتفاق يضمن سلمية البرامج ومراقبتها (عبد الله حمود السهلي، 2014م)، وفي حالة التهدئة تتحسن العلاقات مما قد يشكل نوعاً من الاكتفاء الإقليمي وتوطين التقانة النووية، واستبدال الصراع بالتعاون الإقليمي فيتقلص الدور الإيراني وكذلك تدخل القوى الكبرى، وهنا تظهر أهمية إنشاء استراتيجية أمنية متكاملة بين دول مجلس التعاون، وبين دول منطقة الخليج كافة.

– يتركز التساؤل الرئيسي في: ما مدى فاعلية الاستراتيجيات الأمنية (لدول مجلس التعاون – إيران)، لأمن واستقرار الخليج العربي، في ظل التعامل مع المسألة النووية الإيرانية؟

وعليه تتكون المشكلة البحثية لتجيب على التساؤلات التالية:

- ما هي الرؤية الأمنية لكلاً من مجلس التعاون الخليجي وإيران، وما مدى إدراك وتوظيف تلك الدول لعناصر قوتها وموقع إقليمها الاستراتيجي كقلب العالم؟
- ما مدى قدرة واستقلالية الاستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي على إدارة الأزمة النووية؟

- ما هو أثر مواقف وتحركات الدول الكبرى في ظل الخيار النووي الإيراني تجاه إيران – وتجاه الخليج العربي، وما مدى وحدة المواقف والرؤى الأمنية الخليجية والعربية؟

أهمية البحث:

– الأهمية العلمية: تربط الدراسة الشق النظري بالتطبيقي، فمن خلال المنهج المؤسسي الحديث تتبع التغيرات الطارئة على أمن وتوازن الخليج العربي، في إطار تحليل السلوك المؤسسي كتصرفات النظام السياسي الإيراني حيال العقوبات الدولية، وصنع الاستراتيجيات الأمنية ومعالجة الأزمات الإقليمية وتبريرات الموقف الخليجي من الأزمة النووية الإيرانية وتداعيتها.

– الأهمية العملية:

- أهمية منطقة الخليج العربي الحيوية والجيوستراتيجية، وموقعها في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى لا سيما المرور الملاحي.
- إظهار مدى حاجة الخليج العربي لتطوير وتوطين الأمن انطلاقاً من فرضية أن المآزق المكونة للمعضلة الأمنية في الخليج العربي وعلى رأسها المسألة النووية؛ نابعة من الاختراق الأمني الغربي (الطوعي) لأمن دول المجلس تحت مفهوم (الشراكة الأمنية).

أهداف البحث:

- فهم وتحليل المنظور الأمني في منطقة الخليج العربي.
- محاولة تفسير تعقد الأمن الإقليمي في ظل التنافس الداخلي والخارجي على النفوذ، خاصة في ظل الازدواجية النووية للقوى الكبرى.
- إيضاح مدى حاجة دول منطقة الخليج العربي في تطوير استراتيجيتها الأمنية وفقاً للمستجدات الإقليمية والدولية، التي تظهر المزيد من المتطلبات الأمنية.
- تحليل دوافع المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني.

خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، سيتم الإجابة على تساؤلاته على النحو الآتي:

1- المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية وصياغتها.

2- المبحث الثاني: المجال الحيوي للخليج العربي ونظريات الأمن الإقليمي.

3- المبحث الرابع: الاستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي.

4- المبحث الخامس: الإدارة الإقليمية للأزمة النووية الإيرانية –تقييم استراتيجي.

5- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية وصياغتها

أولاً: مفهوم الاستراتيجية الأمنية: –

إن مصطلح الاستراتيجية ذو نشأة عسكرية، وعُرّفَت مضامينه كالآتي:

• عسكرياً عرفها فون كلاوزفتز (Carl von Clausewitz) بأنّها: "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أو استخدام الصراع لفرض الهدف السياسي".

• في العلوم الإنسانية عرفها مولتكه (Helmuth von Moltke) بأنها "عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف".

أما الأمن فقد اختلف في تعريفه، ما بين الأمن التقليدي (الأمن القومي) وتوسع ليشمل الأمن الشامل وهو قوام نجاح الاستراتيجيات الأمنية، وتم تعريفه كالآتي:

• عرفه روبرت ماكنمار (Robert McNamara) بأنه: "التطور والتنمية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، (McNamera,1968).

• وعرفه باري بوزان (Barry Buzan) بأنه: "السعي للتحرر من التهديد، بتأسيس قدرة الدول والمجتمعات للحفاظ على هوية مستقلة ضد قوى التغيير المعادية من خلال حصر التهديدات والمخاوف الجوهرية وفقاً لتبريرات حقيقية"، (Buzan, 2009).

وركز (Buzan) على خمسة أبعاد أساسية واعتبر ما عداها فرعي كالآتي:

1- البعد العسكري: الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، ومدركات الدول لنوايا بعضها البعض.

2- البعد السياسي: استقرار نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3- البعد الاقتصادي: الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ المستدام على قوة الدولة.

4- الأمن الاجتماعي: حفاظ المجتمع على اللغة الثقافة والهوية الوطنية والدينية والتقاليد.

5- الأمن البيئي: الحافظ على بقاء المحيط الحيوي كأساس للأنشطة الإنسانية.

ثانياً: المعضلة الأمنية ومستوياتها:

عُرِّفَت المعضلة الأمنية بأنها: "موقف بين دولتين أو أكثر يكونون على استعداد للصراع والحرب من أجل تأمين احتياجاتهم الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى". (Glaser, 1997,147).

صوّر بعض الباحثين الأمنيين أنه لا يمكن الخروج من المعضلة الأمنية، لأنها الدول تسعى بعدة وسائل لزيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين، (Robert Jervis, 1978)، وأن الحل هو تخفيف حدة المعضلة بالتعاون، ويرى آخرون بأنه قد يؤدي فهم الفوضى إلى الانتظام، فتستقر النظم وتتمتع بالأمن وفقاً للمعايير المنظمة للعلاقات بين الدول وأسس التفاعل بينهم، ويهتم أصحاب

المدرسة الأمنية الشاملة بالمستوى (الإقليمي) دون إغفال الدور الحاسم للقوى العظمى، إذ تحدد الدول علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وإن تعاملت مع القضايا العالمية، كما يتأثر الأمن الإقليمي بالأزمات الداخلية لدول في محيطه، ولا يتلخص الأمن في الحدود بل والحفاظ على موارد الدولة وعوائدها وحقوق مواطنيها وسيادتها وإلا فالحديث عن الأمن جزئي، لذا ترتكز بنية الأمن الإقليمي على (الحدود الجغرافية – البنية الفوضوية – الاستقطاب وتوزيع القوى– أنماط الصداقة والعداء)، (Barry Buzan,2009).

ثالثاً: أسس صياغة الاستراتيجية: –

صاغ الاستراتيجيون تصورات ملائمة وتطبيقية بفهم ديناميكية بيئة النظم باستخدام نظريات الفوضى والتعقيد، ولا يمكن اعتماد استراتيجية واحدة لكل المواقف، فقد تتحول إلى مهدد عند تطبيقها، لذا يركز صانع الاستراتيجية على صياغة نهائية تم تقييمها، (هاري يارغر، ترجمة: راجح علي، 2011م)، إذ أن هناك أسس علمية لصياغة الاستراتيجية والتقييم كالآتي:

1. **أن تكون استباقية تهدف لتحقيق وحماية المصالح الوطنية وحمايتها.**
2. **إيجاد التوازن بين الأهداف المنشودة وأساليب متابعة الأهداف والموارد المتاحة.**
3. **التكيف التاريخي مع ما حدث كما تتكيف مع الحاضر والاحتمالات الواقعة للمستقبل.**
4. **تعتمد على منظور كلي، وتتطلب التحليل الشامل والموازنة ما بين مخاطر الأهداف.**
5. **وضع آليات تحقق أهداف الدولة النهائية مع التخطيط لتلافي وعلاج المخاطر.**
6. **التراكمية، واستباق التصادم بين تنافس استراتيجيتين بصياغة عملية للمعالجة.**

المبحث الثاني: المجال الحيوي للخليج العربي ونظريات الأمن الإقليمي

أولاً: هوية الخليج العربي والأبعاد الأمنية للتسمية:

– البعد الجغرافي والتاريخي: استخدم العديد من الجغرافيين والمؤرخين مسمى (الخليج العربي)؛ لهيمنة العرب على موانئه وجزره، لكن بعض المؤرخين يجدون أن للحملات الساسانية نصيب في الهيمنة الغير عربية مما يسمح بكونه خليجاً فارسياً، (بشير زين العابدين، 2013م).

– البعد السياسي: بات الأمر نزاع جيوستراتيجي إذ ترى إيران إن عدم تسمية الخليج بالفارسي (جريمة قومية)، وللعرب هي مسألة نفوذ إقليمي مبرر وجغرافياً وقومياً، ولأن إيران دولة شبه مغلقة تحاصرها الجبال والصحاري شمالاً وشرقاً وغرباً يعد الخليج العربي المعبر الرئيس لنفطها أي (80%) من إيراداتها، ومصدر أساسي للعملة الأجنبية، لذا فهو الهدف الاستراتيجي للنفوذ.

ثانياً: المقومات الحيوية والديموغرافية للخليج العربي:

• المسطح المائي: هو ذراع مائية من بحر العرب يفصل شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثمانِ دول هي العراق والكويت والسعودية وقطر والإمارات وسلطنة عمان وإيران وتحيط مياهه الغربية بالبحرين، يحده من الشمال والشرق إيران ومن الجنوب الشرقي والجنوب سلطنة عمان والإمارات، ومن الجنوب الغربي والغرب السعودية وقطر، وتقع كلاً من الكويت والعراق على أطرافه الشمالية الغربية، (بشير زين العابدين، 2013).

• الإقليم الجغرافي: يمتد من خليج عمان جنوباً حتى شط العرب شمالاً بطول (965كم)، ومساحة (233,100 كم)، عرضه بين (370 كم) و(55 كم)، وهو ضحل لا يتجاوز عمقه (90) متراً ويبلغ طول الساحل العربي (3490 كم) وهو أطول من الساحل الإيراني وطوله (2440كم)، لذا تنبثق أهمية الخليج العربي من استراتيجية موقعه كطريق للتجارة الشرقية إذ يقع بين جبال (زاجروس وطوروس)، ويزيده أهمية مضيق هرمز في الجزء الجنوبي من الخليج، ويعد معبراً حيوياً لمرور السفن في المحيط الهندي، بطول (104) ميل بحري بمحاذاة خط الوسط، ويضيق ليصبح (20.75) ميل بحري عند نهايته الشمالية الشرقية، (علي ناصر، 2008م).

• العامل الديموغرافي: يقصد به تماسك التركيبة السكانية والاكتفاء الذاتي، ورغم التمايز السكاني لإيران إلا أن حسن التوزيع جعله عنصر قوة، بينما حول الصراع الطائفي والعرقي العراق تهديداً ومنطقة نفوذ لإيران، وتتضح المشاكل في تركيبة دول المجلس السكانية من حيث التعداد والتمايز ونسب الإعالة وسوء توظيف القدرات البشرية، وكمثال فإن نسبة الوافدين للمواطنين قد تتعدى أو تقارب النصف باستثناء السعودية، كما يفوق عدد سكان إيران عدد سكان كل دول مجلس التعاون، لذا استغلت إيران مبادئ ثورتها للتوغل في دول الخليج العربي والمحيط الإقليمي كسوريا واليمن ولبنان، ولم يعرقل البعد الإسلامي لنظامها السياسي محاولات صبغ الخليج العربي بالفارسية، ومنذ عصر الشاه (محمد رضا بهلوي) فرضها كقومية، وأمر بتدريس اللغة الفارسية بالإجبار وغير اسم الدولة وعدة أقاليم لأسماء فارسية، (إلهه روستامي، 2010م).

ثالثاً: توازن القوى والأمن الإقليمي:

أ- تطور توازن القوى: صوّر (Hans Morgenthau) توازن القوى في كتابه (السياسية بين الأمم) كأسس للقوة واعتمدت التحديثات النظرية لمفهومي التوازن والقوى على تلك النظرية، واستخدمت في نظرية قياس قوة الدول في النظام (الدولي – الإقليمي)، واتفقت المدارس الجديدة على أنها جوهر السياسة الدولية، رغم انتقادهم نتيجة (الغموض وعدم التماسك)، وهو ما حاول

الواقعيون الجدد معالجته، وطور (Kenneth Waltz) تلك النظرية ووضح أن أفضل توازن هو التنافسي، وأن الدول (الصديقة والعدوة) ستتصرف على حد سواء حيال هيمنة إحداها على الأخرى، بيد أنه أشار لإمكانية حدوث التوازن التوافقي،(ريتشارد ليتل، ترجمة:هاني تابري، 2009م)، ثم تعددت مفاهيم توازن القوى فقد تعني توزيعاً متساوياً للقوى بين أعضاء المجتمع الدولي/ تحالفات دولية، أو توزيعاً غير متساوٍ لصالح دولة معينة، (جمال علي زهران، 2006م).

ب- الأمن ومفهوم النظم الإقليمية: تعد مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمقت مفهوم الأمن إلى أبعد من الجانب العسكري، إذ تجاهلت الدراسات التقليدية المحيط الإقليمي وهو ما اهتمت به تلك المدرسة (Barry Buzan, OLE Weaver, 2003)، فاهتموا بالأمن الإقليمي، وقدموا تفسيراً للمركب الإقليمي بأنه مجموعة من الدول تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم المجاورة، وتتميز بأنماط متينة من الصداقة والعداوة، ولا يمكن إرجاع مفاهيم الصداقة والعداوة إلى توازن القوى فقط، لأن القضايا المؤثرة على أنماط العلاقات قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية والخلفيات التاريخية.

جـ - الأمن ومستوى التحليل الإقليمي: تناولت بعض الدراسات الأمن الإقليمي كمستوى للتحليل عند تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة ما ليصبح أمن دُوله غير قابل للانفصال عن باقي دول الإقليم، وأسماه (Barry buzan) بالمركب الأمني، ويتكون من مستويات/ كيانات جغرافية ضخمة مثل: (أمريكا الجنوبية، جنوب آسيا)، ومستوى فرعي/كيانات جغرافية أصغر: (كالشرق الأوسط والخليج العربي، أو الشرق الأوسط والمغرب العربي)، ورغم تداخل القضايا الأمنية بين المركب الأصلي والفرعي إلا أن لكل نظام فرعي خصائص تميزه.

• النظام الإقليمي: دولتين أو أكثر متجاورة متفاعلة ذات روابط مشتركة، جغرافياً كالنظام الإقليمي الخليجي، أو للمعيار الحضاري كالنظام الإقليمي العربي، أو وفق (المصلحة المشتركة)، كعضوية سلطنة عمان في رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، (منصور العتيبي، 2008م).

• خصائص النظم الإقليمية:

- المعامل الجغرافي: أقر(Waltz) تنقل التهديدات الأمنية بسهولة أكبر عبر المسافات المتقاربة.

- حجم النظام الإقليمي: كلما تسع كلما تأثرت استقلاليته وزادت مهدداته.

- تعد مركبات الأمن الإقليمي/النظم والمجموعات الإقليمية، هي مكون رئيسي للأمن الدولي.

- تشكيل الأمن الإقليمي: يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأمنية في الخليج العربي

أولاً: موقع الخليج العربي في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى:

مثلت منطقة الخليج العربي ساحة تنافس استراتيجي إذ تصارعت الأهداف الاستراتيجية كالآتي:

1. تسعى إيران للصعود الإقليمي وأن تكون شريكاً في كافة قضايا المنطقة.
2. تسعى القوى الكبرى للحفاظ على مصالحها دون الأخذ في الاعتبار مصلحة المنطقة.
3. تسعى دول مجلس التعاون لأمنها ضد المهدد الإيراني عن طريق الشراكة الأمنية الغربية.

تخشى دول الخليج العربي المتنافسة على الدور الإقليمي (كالسعودية حالياً) من السيطرة الإيرانية فتلجأ للقوى الكبرى، لذا تدفع الدول الأخرى مثل (قطر – سلطنة عمان) إلى موازنة علاقاتها مع القوى الإقليمية (إيران والسعودية)، في ظل تصورات القوى الكبرى كالآتي:

• الرؤية الأمريكية: يعد الخليج العربي مسألة أمن قومي أمريكي، وتراعي العقيدة الأمنية التغيرات الدولية، ووفقاً لمبدأ (Carter –1980م) مثلاً، فإن أي محاولة خارجية للسيطرة على الخليج العربي سيعد اعتداء على المصالح الأمريكية، وستستخدم كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية، (علي ناصر، 2013م)، وعليه تتركز الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي في:

1. ترجيح التواجد العسكري الغير مباشر، كالمشاركة مع (NATO)، أو مع قوى خليجية.
2. أي تحرك للولايات المتحدة سيعتمد على تشارك المسئولية بما في ذلك التكاليف المالية.
3. الوجود الاستراتيجي والدبلوماسي، وحماية وتوسيع الوجود الاقتصادي.
4. منع أي برنامج نووي عسكري في الخليج العربي والتخوف من مقاصد البرامج السلمية.

• الرؤية الروسية: تتركز في تقوية دورها الإقليمي وتقليص نفوذ القوى الأخرى لحسابها كالآتي:

1. رفض التدخل الأجنبي في شئون دول الخليج الداخلية وأن يتلخص الدور في الوساطات والدعم الإنساني والإغاثي، وأن تكون المشاركة العسكرية وفقاً للشرعية الدولية.
2. استعادة الدور الخارجي بالتأثير على قضايا الخليج العربي، لا سيما ذات البعد السياسي.
3. الحفاظ على المصالح الاقتصادية لروسيا الاتحادية في الخليج العربي.
4. الحفاظ على كونها الشريك النووي الأساسي في الخليج العربي والمشرق العربي أيضاً، لفائدته الاقتصادية لها، كما يضمن عدم (عسكرة) هذه البرامج.

• الرؤية البريطانية والأوربية: تركت بريطانيا أثراً لما بعد الانسحاب أهمها المشكلات الحدودية ولازالت تسعى للنفوذ الإقليمي دون إغفال الغزو البريطاني الأمريكية للعراق (2003م)، واهتمت

استراتيجية الاتحاد الأوربي بالتعاون الأمني، وتدعيم الثقة بين دول الخليج العربي كافة، والتشديد على الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية كحل للأزمات الإقليمية، وعدم التدخل العسكري إلا من خلال حلف (NATO) بعد انقطاع السبل الغير عسكرية.

ثانياً: الاستراتيجيات الأمنية الخليجية:

أ- الرؤية الإيرانية: مثَّل إقليم الخليج العربي المجال الحيوي للجيوبوليتيك الإيراني، لذا حددت إيران مناطق استراتيجية وذات ثروات لإحكام السيطرة على الخليج العربي كتمسكها بالجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى)، ويعد شمال الخليج العربي أداة هامة للنفوذ الإقليمي، (علي ناصر، 2003م)، كما تجنبت إيران الصدام مع القوى الكبرى وكانت إحدى دعامتي السياسة الأمريكية، لكن بعد الثورة الإيرانية (1979م) أتت بمبدأ (لا شرقية ولا غربية) لتحييدها عن معسكري الحرب الباردة، وفي الدستور ربطت إيران أمنها القومي (بالقضاء على المستكبرين/القوى العظمى ومن يواليهم – نصرة المستضعفين/الدول الساعية للاستقلال).

- **محاور الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه الخليج العربي:**

1- المحدد القومي والتاريخي: تعتبر دولة إيران نفسها المسئولة عن أمن إقليم الخليج العربي، وتؤكد على (فارسية) الخليج، وإدراك أهمية مضيق هرمز.

2- تنظم سياستها الخارجية وفق المعايير الإسلامية والتزامات أخوية لحماية مستضعفي العالم.

3- تطوير قدراتها العسكرية بالتوطين، وبشراكتها مع دول تؤثر على النفوذ الأمريكي كبعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا مما يساعدها على شراكات متنوعة.

4- تسعى إيران لدور (إقليمي – إسلامي) يوحد اقتصاديات تلك الدول ويقلل من التبعية الغربية.

5- وفق مبرر ديني قومي يسعى بعض صناع القرار لإنشاء (مشروع إسلامي شيعي – فارسي) يوازي (الخلافة الإسلامية السنية – العثمانية)، مستغلة صعود التيارات الإسلامية للحكم

6- العامل النووي: تعمد إيران إلى زيادة مقومات قوتها ومكانتها بأن تكون دولة نووية، وأن تستخدم قدرتها التفاوضية للحفاظ على برنامجها النووي رغم الرفض الدولي.

7- تتضلع إيران وفقاً لتوجهات السياسة الخارجية بأدوار فتستخدم مفهومي (قاعدة الثورة والنموذج) لنشر ثورتها كنموذج تطبيقي يوحد مسلمي العالم، وتستخدم مفهوم (المُعادي للاستعمار) لتخليص الدول من التدخل وإسقاط الأنظمة الموالية لاستعمار، كما تستخدم مفهومي (المُوازن الدولي والمُدافع الإقليمي) للوساطة وإحلال نفسها محل القوى الكبرى.

وتعتمد الاستراتيجية الإيرانية على اتجاهين دائمين هما:

1. **التصعيد (المتشدد): يمثله سياسيون من مرجعيات دينية المتشددة والحرس الثوري، تتأزم القضايا في وجوده ويستمر التدخل في الشئون الخليجية والعربية لا سيما العسكري، والتهديد (بإزالة) الكيان الصهيوني، والتصريح بتطوير البرنامج الصاروخي والقدرات النووية.**
2. **التهدئة (المرن): يمثله الإصلاحيون والمحدثين الدينين، ويتم تبادل الزيارات الرسمية مع دول المجلس، والتصريح بالتعاون بشأن الأزمة النووية ومشاكل الحدود، ويكون التدخل غالباً وساطات، والتمسك بقضية فلسطين دون الحديث المباشر عن ضرب الكيان الصهيوني.**

– الدور الإيراني والحركات الراديكالية: إن انتشار (الجيوش الغير النظامية) رغم أنه عقبة أمام الدول إلا أنها تساهم فيها كدعم إيران (لحزب الله) في لبنان وفلسطين، وفي المقابل ترى إيران إنهاء (درع الجزيرة) لانتفاضة البحرين (14 فبراير 2011م – 18 مارس 2011م) تدخلاً في شئون البحرين، وتظهر ثلاث سمات للتعامل الرسمي الإيراني وهي:(الحذر – المصالحة – المصالح الاقتصادية)، (محمد العناني، 2014م)، بينما حقق الدور الإيراني في العراق نتائج متباينة تدل على نفوذ ليس بالقاطع أو الهين تبرره إيران بالتهديد الأمني المستدام بسبب الجوار الأمريكي والفوضى الأمنية، مما قد يشعل حرباً إقليمية (إلهة روستامي، 2010م)، فاتجهت للتصعيد ضد قوى الغزو ومن يواليهم، وبأنها ستغلق مضيق هرمز وستهاجم الكيان الصهيوني، ودعت الشعوب العربية للانتفاض ضد حكوماتهم (آمنة عيساوة، 2010م).

ب– رؤية دول مجلس التعاون الخليجي: عند تحليل استراتيجية مجلس التعاون الواردة كأهداف سياسية في ميثاق التأسيس تتضح الرؤية الموحدة، لكن مقارنة بالتطبيق العملي قد لا يعدو كونه نصاً، (خالد سلطان،1997م)، ويفسر عدم ووضوح وقصور تلك الاستراتيجية كالآتي:

1. **لا يمكن الوصول إلى أمن مشترك لأنه لم يتم الاتفاق على الخطر المشترك.**
2. **لا يمكن التأسيس للحماية المتبادلة في حالة تبادل الشك.**
3. **لا يمكن التطلع إلى مستقبل واحد في ظل حاضر منقسم.**

أُقّرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة لمجلس التعاون في (15 فبراير 1987م)، كإطار عام شامل للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وتمت مراجعته وفقاً للتطورات الأمنية في مايو (2007م)، وحددت أهداف هامة داخلية وخارجية والمخاطر النووية والتصدي للإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتنظيم العمالة (عبد العزيز المهري، 2011م). كما يشكل استقرار دول المجلس مطلباً

وهدفاً متبادلاً بينها وبين القوى الكبرى، ومن هنا تعاظم الاعتماد الأمني الخليجي على القوى الغربية خاصة، فانعكس على القدرات الذاتية الأمنية والعسكرية سلباً.

جـ – تداعيات قصور استراتيجيات الخليج الأمنية: رغم وجود ترتيبات أمنية مشتركة بين دول المجلس، إلا أن قصور باقي أبعاد الأمن يظهر سوء إدراك وترتيب الخطر، فترتفع نفقات التأمين بسبب خلل الأمن الاجتماعي والدمار الناجم عن العلميات التخريبية والفساد، ومن الفارق بين الإدراك وبين التدابير الفعلية جاء التدخل والتبعية، والاستعانة بالخارج ضد قوى إقليمية، فخسرت دول مجلس التعاون الاستقلالية والذاتية الأمنية، وظهر ضعف النظام الخليجي كنظام فرعي للنظام العربي، وأصبح الوجود العسكري على وجه الخصوص أمراً لا مناص منه وبترتيبات مشتركة طوعية، عوضاً عن توطين الأمن وترتيباته، وتتجلى أوجه القصور في الآتي:

1. **الاعتماد الواسع على الدول الغربية وعلى الخارج عموماً، بما في ذلك القوى الآسيوية في مجالات شتى بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا العسكرية.**
2. **تدويل القضايا العربية والإقليمية، وتنامي الصراعات الطائفية والعرقية إلى حروب أهلية.**
3. **تأثير القوى الكبرى على بعض النزاعات الحدودية.**
4. **غياب دول مجلس التعاون عن المواكبة في البرامج النووية السلمية.**

المبحث الرابع: الإدارة الإقليمية للأزمة النووية الإيرانية –تقييم استراتيجي

أولاً: مؤسسات صنع القرار وتطور البرنامج النووي:

كانت ماهية التعامل مع القضية النووية خلاف داخلي بين المحافظين والإصلاحيين، إذ يستخدم كل منهما نمط استراتيجي مختلف تحكمه محددات السياسة الإيرانية الخارجية تتركز في الآتي:

1. **الشرعية الدولية: أي الالتزام بالأعراف والقرارات الدولية.**
2. **التحفيز الذاتي: تستخدمها لتأكيد دورها الإقليمي وضرورة معاملتها كشريك.**
3. **المساومة: للتفاوض على أرباحها وتقييم التنازلات قبل تقديمها.**
4. **التصلب والتصعيد: لإظهار الاستقلالية ومقاومة الهيمنة وعدم الخضوع للتعنت الدولي.**

• نهج التشدد والتصعيد – الرئيس (محمود نجاد): تصاعدت الأزمة النووية عام (2005م) مع وصول الرئيس (محمود نجاد) للحكم؛ فأعلن أن المجتمع الدولي يعرقل البرنامج النووي، كما تم تفسير جملة في خطاب له أنه يدعو "لمحو إسرائيل من الوجود" (عياد البطنيجي، فبراير 2011م)، وفي اطار التفاوض آنذاك، طلبت الترويكا تأجيل المفاوضات عن الموعد النهائي، فردت إيران

باستئناف العمل النووي وتدمير وسائل المراقبة ورفضت استقبال وفد (IAEA)، وأعلنت في (2006م) عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة (3.5%) ثم (4.8 %) ، كما أعلنت استعدادها لنقل التكنولوجيا النووية السلمية التي أحرزت تقدماً فيها للدول الإسلامية.

• نهج التهدئة–الرئيس (حسن روحاني): أدت العقوبات المتتالية إلى غضب داخلي على إدارة إيران للملف النووي وفي الانتخابات الرئاسية عام (2013م) انتقُدَ المرشحون لعدم جديتهم بشأن حل دبلوماسي، فأوضح المرشح الإصلاحي والرئيس الحالي (14 أغسطس 2013) للشعب أهمية أجهزة الطرد للرخاء ولتوطين القدرة النووية، كما تلافي المزيد من العقوبات، وفي (11 نوفمبر 2013م) وقعت إيران و(IAEA) بيان للتعاون ثم اتفاق جنيف المبدئي في (24 نوفمبر 2013م).

ترجع عدم ثقة دول الخليج العربي في دوافع إيران النووية لسياساتها التدخلية، ودعم جماعات تؤثر على استقرار النظام الإقليمي الخليجي، لذا تبحث تلك الدول عن ضمانات دولية ضد التهديد الإيراني الأمني (عبد الله حمود السهلي، 2014م)، ووفقاً لسياستيّ الغموض والتصعيد الإيرانية بنت دول الخليج العربي تخوفها من حصول إيران على السلاح النووي، ويتطور المأزق النووي في ظل غياب برنامج خليجي، حتى في حال التوصل لاتفاق نهائي؛ فقد تقرر بعض القوى الكبرى أو الكيان الصهيوني ضرب منشآت نووية إيرانية. (جورج هيرش، 2007م).

• الدبلوماسية في العقيدة الإيرانية النووية:

في المجال النووي تأتي الدبلوماسية بشأن الملف الإيراني النووي تطبيقاً هاماً، ومنذ أعلنت إيران عن تعاقدات نووية مع روسيا في (8 يناير1995م) جاءت العقوبات الأمريكية في (1996م) بدعوى دعم الإرهاب، ثم استعادت الطريق التفاوضي وتمحورت حول المسائل الفنية (تخفيض نسبة تخصيب اليورانيوم – تقليل عدد أجهزة الطرد المركزي – تحديد أنشطة مفاعلي (نتنز) و(فردو) – الحد من التجارب النووية – إجراء عمليات تفتيش طبقا لمعاهدة NPT).

ثانياً: السياسة الإيرانية ومواجهة العقوبات الاقتصادية:

أجاد صنّاع السياسة الإيرانية توظيف المحددات الثورية والقومية، فرفضوا الرضوخ للضغط الدولي، واستمالوا الرأي العام فوصف المرشد (خامنئي) العقوبات "حرب اقتصادية" ومواجهتها "مقاومة اقتصادية"، وأنها "استعداء وتعطيل ومطاردة" وحث على ودعم الصناعات المحلية وتخفيض الاعتماد على صادرات النفط، (بيژن خواجه پور،2013م)، فانعكس على إيران كالآتي:

- توحيد الأطراف السياسية المختلفة داخلياً على هدف واحد مما يوفر حماية للنظام السياسي.
- مجابهة القوى الكبرى والقدرة على التعايش مع العقوبات يمثل عامل قوة للنظام الإيراني.

- **هدف قومي يجتمع عليه الشعب الإيراني في غالبيته ويتعامل معه من منطلقات التفوق الإقليمي والإرث الفارسي المراد إحياؤه مما يبرر حجم الفقر والبطالة، والتقدم والرخاء.**
- **إيجاد علاقات تعاونية رغم ما فرض عليها من عزلة (تدريجية)، من خلال التعاون النووي مع روسيا والصين، وإيجاد تحالفات تجارية مع دول في النظام العربي أو أمريكا اللاتينية.**
- **إظهار الانتقائية الدولية وعدم جدية سياسات منع الانتشار النووي من خلال مسار التعامل الدولي مع برنامجها النووي على خلاف البرنامج النووي الصهيوني.**

الأمن الاقتصادي والأزمة النووية: من مرتكزات مصالح القوى الكبرى الاقتصاد، وهو دافع هام للبرنامج النووي أيضاً، وبين هذا وذاك تكشف الاستراتيجية الخليجية عن قصور في التنوع الاقتصادي والاعتماد على النفط ريعاً وطاقة، وهو ما يُلزم دول الخليج بتطوير استراتيجية للتحكم في مواردها، ويعد ذلك خلل جسيم تستطع دول الخليج معالجتها كالآتي:

1. **إيجاد صيغة عملية لمنع الاستغلال الخارجي للموارد ولتكثيف الاستفادة الداخلية منها.**
2. **تنويع مصادر الاقتصاد الخليجي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس والعراق.**
3. **الاعتماد على سياسات المبادرة والحذر ما قبل الأزمة عوضاً عن النهج الدفاعي.**
4. **إيجاد بدائل اقتصادية مستدامة ونظيفة، والأخذ بيعين الاعتبار نظرية ذروة النفط واحتماليات نضوبه، وآثار رفع الحظر عن النفط الإيراني.**
5. **إيجاد صيغة نووية سلمية تكون خياراً خليجياً عربياً يهدف إلى زيادة قوة دول المجلس.**
6. **إعداد استراتيجية محكمة في التعامل مع مشاكل العمالة الوافدة، وعلاج مشاكل الهجرة.**
7. **إيجاد صيغة إقليمية خليجية تضم كافة الدول المطلة على الخليج العربي.**
8. **التكامل مع المنظمات العربية والإسلامية بشأن القضايا الخليجية والعربية والإسلامية.**
9. **توطين الأمن وترشيد الانفاق العسكري، وتفعيل استراتيجية ضد التوسعية الإقليمية.**

جـ – الموقف الخليجي من الأزمة النووية الإيرانية ومبرراته:

1– البرنامج العسكري: قوبل بالرفض التام، إذ يعتبر تهديد مباشر لمنطقة الخليج، لما سيسببه من خلل في التوازن الإقليمي وعدم الاستقرار، أو في حال استخدمت إيران السلاح كرادع عسكري، أو وقوع المواد النووية في أيدي (جماعات إرهابية).

2– البرنامج السلمي: الإقرار بحق إيران في امتلاك القدرة السلمية، شريطة الالتزام بالقوانين الدولية، والاهتمام بالأمن النووي لا سيما (الأمن السيبراني Cyber Security).

د – الموقف الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني المؤقت:

1. **مجلس التعاون الخليجي: رحب بالاتفاق المجلس الوزاري في الكويت (27 نوفمبر 2013م)، على أن تلتزم إيران بالشروط وبالتعاون التام مع (IAEA)، والتوصل لحل نهائي.**
2. **دول الخليج العربي منفردة: تباينت مواقفهم المنفردة، كالآتي:**

- **الدول المؤيدة: رأت كلاً من (الإمارات والكويت وقطر والبحرين) الاتفاق سيقوي التعاون، ويقل المخاوف والتهديدات الأمنية الإيرانية بالشأن النووي.**
- **دول أدت دور وساطة: كسلطنة عمان حيث كانت طرفاً وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة في المحادثات السرية في (مارس 2013م)، بالتوازي مع المفاوضات العلنية.**
- **دول ذات موقف متابين: رفضت السعودية الاتفاق لتأثيره على الأمن والسيادة الإقليمية، ثم وافقت بشرط التزام إيران بالاتفاق، وعدم تدخلها في الشئون الداخلية وحل القضايا الحدودية.**

وعليه تتركز أوجه التباعد الإيراني الخليجي في الآتي:

- **قضية احتلال إيراني للجزر الإمارتية الثلاث، وقضايا الحدود عموماً.**
- **ادعائها تبيعة البحرين لها، واستخدام البعد الشيعي كمبرر للتدخل في شئون البحرين.**
- **تدخلها في القضايا العربية كالأزمة اليمنية والسورية، ودعم بعض الحركات المسلحة.**
- **محاولات إيران لجعل الخليج العربي فارسي أو ما يسمى (فرسنة الخليج).**
- **أزمتها النووية مع المجتمع الدولي ومخاطر التصعيد، ومخاوف امتلاك السلاح النووي.**

النتائج والتوصيات

المصالح ليست الاستراتيجية (التغلب على التهديد الإيراني النووي – حماية حرية الملاحة...)، بل إن دقة تحديد الهدف النهائي ما تدور حوله الصياغة ومن ثم اختباره، وهو الصياغة العلمية التطبيقية للاستراتيجيات مع الأخذ في الاعتبار كل الأطراف المتنافسة واستراتيجيتهم في الخليج العربي، كذلك الدائرة الإقليمية الأقرب ومن ثم التفاعلات في محيط العمق الاستراتيجي.

وتستنتج الدراسة بشأن الاستراتيجية الإيرانية تمتك وعياً لنقاط ضعف مجلس التعاون، كما أن لديها رؤية شاملة محدد لأمن الخليج العربي، انعكس على دورها في المحيط الإقليمي كله، وأن الدور الإيراني والتدخل ليس قائم بالضرورة على مدى قوتها فقط بل يظهر مدى القصور في استراتيجيات مجلس التعاون في مواجهة هذا الدور أو حتى التوسع الإيراني الجغرافي، وهو ما ساعدها على إدارة أزمتها النووية والتفاوض على تنازلات مدروسة وليست قسراً أو إخضاع.

وبالنظر إلى استراتيجية الأمن وفقاً لرؤية مجلس التعاون الخليجي يتضح أنها تعاني من قصور في الصياغة وفي الأداء، إذ فضلت مجابهة الدولة الجار(إيران)، فاختارت ما ظنته خياراً عقلاني (الشراكة الأمنية الغربية لضعف قدراتها العسكرية) ولكنه خاطئ، إذ رسخ للوجود الغربي حليف العدو الخليجي المشترك (الكيان الصهيوني)، وكان من الممكن (التحالف الخليجي ضد إيران – التصالح والتعاون مع إيران)، ويرجع قصور الأداء الاستراتيجي الخليجي إلى عدم إدراك جوهر الأمن الإقليمي وأولويات التهديد، كذلك النظرة (القُطرية) للأمن، وانعكس ذلك في عدم اتساق المراحل والأهداف الاستراتيجية، ولكل خيار ركيزة حسية كالخوف تقلل من عقلانيتهُ فاتبعت منطقة الخليج استراتيجية أمنية هي (العجز عن صناعة أمن تعاوني ذاتي).

وباستثناء (أمن الكيان الصهيوني) والتنافس الاستراتيجي، تعد العلاقات الدولية في إطار التعاون والحوار أو الشراكة، ومنذ الانسحاب البريطاني عملت دول الخليج العربي في اتجاهين متضادين بشأن الأمن والتوازن، وتستغل إيران العمى الإدراكي لدى دول الخليج التي لم تعي حجم قوتها، ولا المتطلبات الأمنية الجديدة،

قد يكمن الحل في التعامل مع الخليج العربي كنظام إقليمي متكامل بتطوير منهج الأمن الجماعي بوتيرة تناسب التهديدات، بدراسة ودمج أبعاد الأمن بشكل عملي، كالآتي:

1. **تطوير مجلس التعاون كمنظمة إقليمية خليجية ذات هدف أمني في المقام الأول كالآتي:**
   - **الحفاظ على الأمن والدفاع عن سيادة وحدات الخليج العربي الثمانية ومصالحهم.**
   - **التعاون الأمني والعسكري بين وحدات الخليج العربي بما يحفظ الأمن الجماعي لمنع الجرائم المنظمة والإرهاب والسيطرة على التسلح الغير نظامي ومنع تنامي الطائفية.**
   - **التعاون بشأن الانتشار النووي السلبي بحيث تكون البرامج النووية الخليجية سلمية والعمل على إخلاء المنطقة العربية والشرق الأوسط**
2. **لا يعتمد الأمن الجماعي على القوة فقط وإنما على التعاون بين المنظمات الإقليمية (الخليجية – العربية – الإسلامية) لتحقيق الأمن بطرق سلمية.**
3. **حل الأزمات من خلال آليات سلمية التي تضعها تلك المنظمة الإقليمية (الخليجية).**
4. **في حالة اعتداء وحدة من وحدات النظام الإقليمي الخليجي على الأخرى تبدأ الحل بالتفاوض ثم الردع بعقوبات اقتصادية، ويكون الالتجاء للقوة العسكرية لردع العدوان.**
5. **اللجوء إلى المنظمات الدولية حل النهائي بعد استحالة كافة الوسائل الإقليمية الخليجية.**

المراجع العربية

أولاً: الكتب:

1. إلهه روستامي پوڤي، ترجمة: فاطمة نصر محمد، "تأثير إيران ونفوذها في المنطقة"، ط1، (مصر، سطور جديدة، 2010م).
2. جمال علي زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2006).
3. ريتشارد ليتل، ترجمة: هاني تابري، " توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج"، ط1 (بيروت، دار الكتاب العربي، 2009م).
4. علي ناصر ناصر، "مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني"، (بيروت، الفارابي، 2013م).
5. منصور العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(1979–2000م)، ط1، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008).
6. هاري آر.ياغر، ترجمة: راجح علي، "الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي–التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين"، ط1، (أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011م).

ثانيا: الدوريات والتقارير الدولية:

1. إسراء شريف الكعود، "الموقف الإقليمي من البرنامج النووي الإيراني"، (مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مجلد 16، عدد 4، مصر،2015م)،(93–110).
2. بيژن خواجه پور، مترجم من الفارسية، "تأثير العقوبات الإيرانية على المعادلات النووية لطهران– تاثير تحريم ايران برمعادلات هسته اى تهران"، (واشنطن، NIAC، 2013).
3. جورج هيرش، "لماذا صوتت روسيا والصين على العقوبات ضد إيران"، العدد 3، (الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، فبراير 2007م)،
4. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم النظام الدولي الإقليمي–الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية"، الحولية (32)، الرسالة (338) (سبتمبر 2011م)، الصفحات (8 – 108).
5. عياد البطنيجي،" أنماط السياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد(77)، فبراير 2011 م.
6. محمد عبد الرحمن العبيدي، "روسيا والبرنامج النووي الإيراني"، (العراق، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، مجلد6، عدد 16، 2009م)، الصفحات (265–297).

7. مدحت حماد، " تقاطعات الداخل والخارج: مستقبل البرنامج النووي الإيراني بعد انتخاب روحاني". مجلة السياسة الدولية – العدد 193 يوليو 2013.

ثالثا: الرسائل العلمية:

1. آمنة عيساوة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، منشورة، (الجزائر، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق، 2010م).
2. خالد سلطان عبد العزيز، "أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني". ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997م).
3. عبد العزيز عبد العزيز المهري، "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990م – 2010م)"، رسالة ماجستير (الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2011م).
4. عبد الله حمود السهلي، رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني، رسالة ماجستير، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية،2014).
5. محمد محمد أحمد العناني، " الدور الإقليمي لإيران في إطار نظرية تحولات القوى – دراسة تطبيقية مقارنة للفترة (1997م – 2007م)". رسالة دكتوراه، (مصر: جامعة بورسعيد، كلية التجارة – قسم العلوم السياسية والإدارة العامة،2014م).

رابعاً: الوثائق

1. البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد بمسقط، بسلطنة عُمان في (30 -31 ديسمبر 2001م).
2. الدورة رقم (32) للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، وزارة المالية، ملحق خاص حول التكامل الخليجي، العدد (11901)، ديسمبر 2011م.

خامساً: أخرى:

1. بشير زين العابدين، "الخليج العربي وأبعاد التسمية"، (البحرين، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2013)، www.derasat.org.bh
2. مايكل نايتس، "الارتقاء إلى مستوى التحدي الإيراني: القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي والتعاون الأمني الأمريكي"، تحليل السياسات، المجهر السياسي، معهد واشنطن، يونيو 2013م متاح على: https://goo.gl/UjzyUx

المراجع الأجنبية

I- Books:

1. Barry Buzan, Ole Wæver, "Regions and Powers-The Structure of International Security".1st Ed (Cambridge University, United Kingdom, 2003).

2. Barry Buzan, "People, States & Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era", 2nd Ed, (United Kingdom ECPR press classics, United Kingdom, 2009).

3. Daryl G. Kimball and ACA Research Staff, "Solving the Iranian Nuclear Puzzle", (Washington, D.C., Arms Control Association, 2013)

4. Robin B. Wright, (Eds.). "The Iran Primer: Power, Politics, and U.S. Policy", 1st. ed., (Washington, D.C., United States Institute of Peace, 2010).

II- Periodicals:

1. Andrea Ellner, "Iran–Challenge or Opportunity for Regional Security? ", Center for Strategic Research of the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Turkey (SAM),(Ankara Volume XVI, 2011)

2. Anthony H. Cordesman, others "The Gulf Military Balance Volume III: The Gulf and the Arabian Peninsula", (Arms Control Association-Briefing Book, Washington, D.C., 2013).

3. Paul Rogers, "Iran: Consequences of a War", Oxford Research Group, (United Kingdom, Feb.2006).

4. Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma", World Politics, (UK, Cambridge University Press Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978)), pp. (167-214).

III- Documents and Reports:

1. **IAEA, Board of Governors, "Joint Statement on a Framework for Cooperation", (Nov.11. 2013).**
2. **National Intelligence Estimate, "Iran: Nuclear Intentions and Capabilities" (USA, national intelligence council, Nov 2007).**

Others:

1. Anthony H. Cordesman, "Saudi Arabia, Iran, and the Clash within a Civilization" Feb. 3, 2014 Center for Strategic and International at: https://goo.gl/xAiQW1 .

2. Karen Zraick, "Persian (or Arabian) Gulf Is Caught in the Middle of Regional Rivalries", the New York Times, Middle East, JAN. 12, 2016. at: http://goo.gl/p6VwYi

3.Yoel Guzansky, The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the Line of Fire, gloria-center.org, 1 December 2010.